

بيان مشترك

من أجل النهوض بحقوق الانسان وحمايتها

المطالبة بإطلاق سراح جميع المدافعين عن حقوق الانسان في سورية

ما زالت المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، تتلقى ببالغ الإدانة والاستنكار، أنباء عن استمرار السلطات السورية بانهج مسار الاعتقال التعسفي خارج القانون بحق المدافعين عن حقوق الانسان في سورية ورغم الإعلان عن إلغاء حالة الطوارئ، حيث أن هذا الاجراء يشكل انتهاكا صارخا للحريات الأساسية التي يكفلها الدستور السوري، و يصطدم أيضا بتوصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بدورتها الرابعة والثمانين، تموز 2005، وتحديدا الفقرة السادسة بشأن عدم التقيد بأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أثناء حالة الطوارئ (المادة 4) وبكفالة هذه الحقوق ومن بينها المواد 9 و 14 و 19 و 22، والفقرة الثانية عشر من هذه التوصيات والتي تطالب الدولة الطرف (سورية) بأن تطلق فورا سراح جميع الأشخاص المحتجزين بسبب أنشطتهم في مجال حقوق الإنسان و أن تضع حدا لجميع ممارسات المضايقة والترهيب التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان. وأن تتخذ التدابير العاجلة لتنقيح جميع التشريعات التي تحد من أنشطة منظمات حقوق الإنسان وبخاصة التشريعات المتعلقة بحالة الطوارئ التي يجب أن لا تستخدم كذريعة لقمع أنشطة تهدف إلى النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

ف

خلال الأشهر الماضية

، تعرض للاعتقال التعسفي عددا من نشطاء حقوق الانسان. في مختلف المحافظات السورية

,

عرف منهم

الزملاء التالية اسماؤهم:

- بتاريخ 16 اذار لعام 2011 تم اعتقال المفكر الطبيب تيزيني عضو مجلس إدارة المنظمة السورية لحقوق الإنسان سواسية البالغ من العمر 77 سنة.....افرج عنه.

- بتاريخ 22/3/2011 تم اعتقال الاستاذ مازن درويش رئيس المركز السوري لحرية الاعلام والتعبير. أفرج عنه

- بتاريخ 25/3/2011 تم اعتقال الدكتور عاصم قبطان عضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية من أمام منزله الكائن في ساحة المشهبندر في دمشق.....أفرج عنه

- بتاريخ 27/3/2011 اعتقل المحامي والناشط الحقوقي حسين عيسى بعيد خروجه من القصر العدلي في دمشق،عضو هيئة الدفاع عن معتقلي الرأي والضمير في سورية.....أفرج عنه

- بتاريخ 27/3/2011 اعتقل المحامي والناشط الحقوقي تامر الجهماني، من نادي الصحافة بدمشق عضو هيئة الدفاع عن معتقلي الرأي والضمير في سورية. أفرج عنه، وبتاريخ 29/4/2011 تم اعتقاله من جديد في محافظة درعا

- في يوم الجمعة 14/2/2011، تم اعتقال الزميل عبد الكريم ضعون عضو مجلس الامناء في لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في سورية (ل.د.ح)، من ساحة مدينة السلمية-حماه-وسط سورية، حيث كان متواجدا لمراقبة احداث التجمع السلمي في ساحة المدينة، والذي تم تفريقه بالقوة من قبل السلطات السورية (الامن والمشرطة)، وقد تعرض الزميل ضعون للضرب بالعصي والمهرات قبل اعتقاله تعسفيا.....أفرج عنه..

- في 10/4/2011 تعرض للاعتقال التعسفي من أمام منزله الكائن في بلدة بسيمة (وادي بردى)، السيد احمد معتوق عضو مجلس ادارة الجمعية الاهلية لمناهضة الصهيونية، وعضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية، والقيادي في حزب الاتحاد العربي الاشتراكي الديمقراطي....

- بتاريخ 16/4/2011 قام فرع فلسطين -الأمن العسكري باستدعاء الناشط الحقوقي محمد ضياء الدين دغمش، وتم اعتقاله...أفرج عنه

- بتاريخ 17/4/2011 اعتقل فرع الأمن السياسي في الحسكة الناشط الحقوقي الشاعر إبراهيم بركات عضو مجلس أمناء ماف، وتمت إحالته الى دمشق
صحافية عن ترددي وضعه الصحي

- بتاريخ 22/4/2011 تم استدعاء الناشط الحقوقي عضو مجلس ادارة اللجنة الكردية الراصد الاستاذ جوان يوسف عدة مرات ولمازال مطلوباً للاستدعاء .

- بتاريخ 23/4/2011 اقدمت السلطات السورية (الأمن الجوي) على الاعتقال التعسفي بحق الناشط الحقوقي المعروف الزميل دانيال سعود رئيس لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية، وعضو اللجنة التنفيذية في الشبكة الداوومتوسطية لحقوق الإنسان، وجاء اعتقاله على خلفية نشاطه الحقوقي في سورية....افرج عنه.

- وبتاريخ 26/4/2011 تم استدعاء الناشط الحقوقي ابراهيم زورو والعضو في لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في سورية....افرج عنه

- بتاريخ 30/4/2011 تم توقيف السيد راسم السيد سليمان الأتاسي عضو مجلس الأمناء في المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وذلك عن طريق المحكمة العسكرية بعد ان فبركت له إحدى الجهات الأمنية تهمة زائفة لا يمكن لعامل أن يصدقها.....افرج عنه

- بتاريخ 28 / 4 / 2011 تم استدعاء الناشط السياسي والحقوقي الدكتور حازم النهار لأحد المروع الأمنية والذي قام باعتقاله.....افرج عنه.

- في مدينة القامشلي- الحسكة بتاريخ 30 / 4 / 2011 تم اعتقال الناشط الحقوقي الأستاذ عبد القادر الخزني - عضو مجلس منظمة حقوق الإنسان في سوريا - ماف....افرج عنه

- بتاريخ 1/5/2011 وفي مدينة الرقة، تم اعتقال المحامي عبد الله الخليل عضو مجلس الإدارة في جمعية حقوق الإنسان في سورية .

- بتاريخ 25/2011 تم استدعاء الناشط الحقوقي أحمد الحججي الخلف عضو في المنظمة العربية لحقوق الانسان في سورية، إلى إحدى الجهات الامنية، وتم توقيفه....افرج عنه.

- بتاريخ 45/2011 تم في مدينة اللاذقية، اعتقال الاستاذ المحامي احمد بكور عضو مجلس ادارة سابق في [المنظمة العربية لحقوق الانسان في سورية.

- بتاريخ 45/2011 تم اعتقال الصيدلي السيد وليد القاضي “ أبو خالد ” وعمره 59 عاما وهو عضو نشيط في فرع الهلال الأحمر العربي السوري في ريف دمشق...افرج عنه.

- في مدينة القامشلي -الحسكة تم اعتقال الناشط الحقوقي المهندس أكرم حسين عضو اللجنة الكردية لحقوق الإنسان.....افرج عنه.

- بتاريخ 852011 تم اعتقال الزميل علاء الدين بياسي عضو مجلس الامناء في لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في سورية، وتم مصادرة كمبيوتره الشخصي. من مدينة بانياس-طرطوس.....افرج عنه

- بتاريخ 1152011 تم اعتقال المحامي والناشط الحقوقي الأستاذ ماجد كندو، من مدينة بانياس-طرطوس.

- بتاريخ 1352011 قامت الأجهزة الأمنية باعتقال المحامية والناشطة الحقوقية كاترين جرجس التلى وذلك عن طريق اختطافها من الشارع في منطقة برزة بالقرب من دمشق. المحامية كاترين جرجس التلى تولد 1978، تخرجت من كلية الحقوق ودخلت مهنة المحاماة عام 2007، ونشطت في الدفاع عن حقوق الإنسان والمرافعة عن معتقلي الرأي أمام المحاكم السورية.....افرج عنها

- بتاريخ 1452011 تم اعتقال الناشط في مجال المجتمع المدني الأستاذ محمد نجاتي طيارة - حمص. عضو جمعية حقوق الانسان في سورية.

- بتاريخ 1852011 تم اعتقال الناشط الحقوقي فيصل الغزاوي عضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية، والقيادي في حزب الاتحاد العربي الاشتراكي الديمقراطي....افرج عنه.

- وبتاريخ 115 قامت قوات الأمن باعتقال وائل حمادة من مكتبه، وهو ناشط سياسي متزوج من الناشطة الحقوقية المحامية رزان زيتونة(متوالية عن المانظار). وكانت قوات الأمن قد ذهبت إلى منزل الزوجين يوم 3042011 للبحث عنهما ولكنها حين لم تجدهما، قامت باعتقال عبدالرحمن، الشقيق الأصغر لحمادة و الذي يبلغ من العمر 20 سنة.

- بتاريخ 2652011 تم اعتقال الدكتور محمد عناد سليمان من منطقة الكسوة-ريف دمشق، وهو عضو في المنظمة العربية لحقوق الانسان في سورية

- وفي سياق اخر،تم تحريك الدعوى المسلكية من مجلس فرع نقابة المحامين في حلب ،بحق الزميل المحامي الأستاذ رديف مصطفى رئيس مجلس إدارة اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سورية (الراصد)،وتم استجوابه على المخالفات المسلكية التالية: التحريض على السلطة في سورية بجميع مقالاته-

على أمن الدولة المنصوص عنها بقانون العقوبات العام-

إثارة مواضيع تستهدف الوحدة الوطنية باستخدام مصطلحات وإشاعات وأقاويل كاذبة وبث أخبار كاذبة للتحريض على الدولة في جميع مقالاته. وبتاريخ 342011، حيث تم اصدار القرار التالي: عدم مسؤوليته عن الجرائم المنسوبة اليه.والاكتفاء بعقوبة التنبيه فيما يخص مخالفته للقوانين والمتعاميم النقابية.

يضاف الى كل ذلك، فقد تعرض لعدة استدعاءات امنية،منذ اوائل شهر ايار.

- وفي سياق مماثل وبتاريخ 1652011 وفي مدينة دمشق-في اشرفية صحنايا،قامت دورية امنية باقتحام منزل الزميل محمد فتح الله النجار-عضو مجلس الامناء في لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان،ورغم عدم وجوده بالمنزل فقد قامت الدورية الأمنية بمصادرة مكتبته.

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الانسان في سورية،:

1- ندين وتستنكر اعتقال الزملاء المذكورين أعلاه ونبدي قلقنا البالغ على مصيرهم وعلى مصير جميع المدافعين عن حقوق الانسان الذين مازالوا معتقلين بسبب انشطتهم الحقوقية، ونطالب بالإفراج الفوري عنهم،دون قيد أو شرط.

2- كما أننا ندين استمرار الأجهزة الأمنية بممارسة الاعتقال التعسفي على نطاق واسع خارج القانون ، بحق المعارضين السوريين ومناصري الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإننا نطالب الحكومة السورية بـ إغلاق ملف الاعتقال السياسي وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، ومعتقلي الرأي والضمير. وجميع من تم اعتقالهم بسبب مشاركتهم بالتجمعات السلمية التي قامت في مختلف المدن السورية، ما لم توجه إليهم تهمة جنائية معترف بها ويقدموا على وجه السرعة لمحاكمة تتوفر فيها معايير المحاكمة العادلة

3- وإننا نطالب بإيقاف جميع الملاحقات والمتابعات الامنية والضغطات وحملات التشهير والتشويه بحق المدافعين عن حقوق الانسان في سورية، وخاصة ان نشاطهم يعتمد على مراقبة وتوثيق وتسليط الضوء على جميع ما يحدث من انتهاكات لحقوق الانسان أيا كان مصدرها، حكوميا ام غير حكومي، والمطالبة بإيقاضها، إضافة لمعارضتهم المطلقة لجميع دعوات وممارسات وأشكال العنف.

4- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان ممارسة حق التجمع السلمي ممارسة فعلية.

5- أن تتخذ السلطات السورية خطوات عاجلة وفعالة لضمان الحريات الأساسية لحقوق الإنسان والكف عن المعالجة الأمنية التي تعد جزءا من المشكلة وليست حلا لها، والإقرار بالأزمة السياسية في سورية ومعالجتها بالأساليب السياسية بمشاركة السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم، وتفعيل المناخ الملائم لفتح حوار وطني شامل توجه من السلطات الى ممثلي القوى السياسية والمجتمعية والمدنية في البلاد بالإضافة لممثلين عن الفاعلين الجدد فئة الشباب.

دمشق في 2652011

المنظمات الموقعة:

1- المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية.

2- المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سورية (DAD).

3- المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية

4- اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (المرصد)

5- منظمة حقوق الإنسان في سورية - ماف

6- لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح).